

اقتصاد

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أولاً



من العولمة إلى الأوتوقراطية الرقمية!

| بقلم: طلال أبو غزاله

العولمة كما اصطُح على تسميتها كانت مرحلة قصيرة ومصطنعة، وما هي الآن تموت موتاً سريعاً، لقد اتسمت في الماضي وحتى يومنا هذا، بقدر من «ديمقراطية» الفكر في مجالات الحوكمة والإدارة والصناعة وفي الوقت نفسه بعدم الكفاءة وتراجع القدرة على تحليل المعلومات وبالتالي اتخاذ القرارات، ما أدى إلى تبني سياسات خاطئة ومضللة في الغالب، والآن، تقوم التكنولوجيا الحديثة لاسيما الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، على المعالجة المركزية لهذه للمعلومات، وسيطرت على مقوماتها، وألغت اللامركزية التي سادت في الماضي بين عدد كبير من المؤسسات والحكومات. إن أحد أهم مزايا الذكاء الاصطناعي هو ترسيخ هذه المعالجة المركزية للمعلومات ليبدأ عصر إشراك المستخدم والمواطن في صياغة السياسات والإجراءات والقوانين.

ماذا يعني هذا التحول وخاصة في منطقتنا العربية حيث تنتقل من مرحلة العلاقات الدولية إلى الشركات الدولية؟ لقد استغرقت أوروبا للوصول إلى عصر النهضة ٢٠ سنة، لكنه في عصر المعلومات الجديد ستأخذ منطقتنا وقتاً أقل بكثير للنهوض وذلك لسببين: أولاً: لم يعد هذا التقدم الرقمي العالمي يسير سيراً بل يتدفق تدفقاً، وما كان يقاس بالشهور يقاس الآن بالأسابيع، وثانياً: تقدم التكنولوجيا وانتشارها بشكل متسارع، لكن العالم اليوم يواجه أوتوقراطية تكنولوجيا المعلومات الأكثر كفاءة وإنتاجية، ديمقراطية عصر العولمة كانت بالأسس الآلية المثلى لتصفية خيارات البشر في مجتمع معين وتحول قرارات الأغلبية إلى سياسات للدولة تحت سقف القانون وفي ضوء معيار حماية حقوق الأقلية. أما اليوم، فتنهض آلية الرقابة العميقة والمركزة لإنتاج هذه السياسات والقوانين بدل التعثر بالمشكلات والآليات التي صاحبت الممارسات القديمة.

لكنه، مع النمو الهائل في المؤشرات الرأسمالية المختلفة التي تحدثها الثورة الرقمية، نجد أغلبية الشعوب تزداد فقراً، بمعنى أن هناك مشكلة جديّة علينا مواجهتها، والبحث عن طرق أجدي للربح والثروة بدل القيام بحروب عبثية ستزيد من تكلفة الإصلاح الحقيقي. لقد طالبت من على منبر الأمم المتحدة أن يتم التركيز على الآثار الاجتماعية، لأن الاقتصاد وجد أصلاً لخدمة المجتمع وبناء الحضارة لا العكس في مستنقع رأس المال ونهب العالم من قبل قلة من المتنفذين الأقوياء الذين يمتلكون زمام التكنولوجيا الرقمية ويوجهونها للسيطرة على مستخدميها الضعفاء.

نحن اليوم نتعايش داخل مجتمعات منضبطة بالرقابة التي يوجهها هؤلاء المتنفذون، من البيت إلى المدرسة إلى العمل إلى المستشفى، مجتمعات شديدة الانضباط تحت أعين رقابية مستدامة يعمل فيها الناس ويتصرفون داخل برامج مصممة سلفاً يتم تداولها في ظل «رقابة عن بعد»، هذه هي الأوتوقراطية الرقمية الجديدة التي تحل تدريجياً محل ديمقراطية الفكر والتصرف وهي التي تنزع الأصالة عن السلوكيات الفردية، وتؤسس علاقة مترجحة ومختلة ولكنها قوية ومدركة بين الحاكم (المراقب) والمحكوم (المراقب)، ما يؤدي لانزلاق ومتوقعة، بقطع النظر عن ميوله ورغباته.

إن ما يقوم به القطاع الخاص في منطقتنا، بتشجيع الحكومات لإقامة مشاريع عملاقة، غير منطقي أبداً بل يجب الاعتماد على المؤسسات والشرايع الصغيرة خاصة في مجال تقنية المعلومات، لأنها الأكثر قدرة على خدمة شرائح واسعة من المواطنين. نعم علينا أن نتحول إلى مجتمع ينتج المعرفة، نحن مسؤولون عن توجيه أبحاثنا للتفكير الصحيح وتعميم ثقافة الاستمرار في الإبداع وإتاحة بيئة مناسبة لذلك، فالديمقراطية الكونية التقنية تساوي بين البشر واقتصاد المعرفة يسهم في صنع الديمقراطية عالمياً.

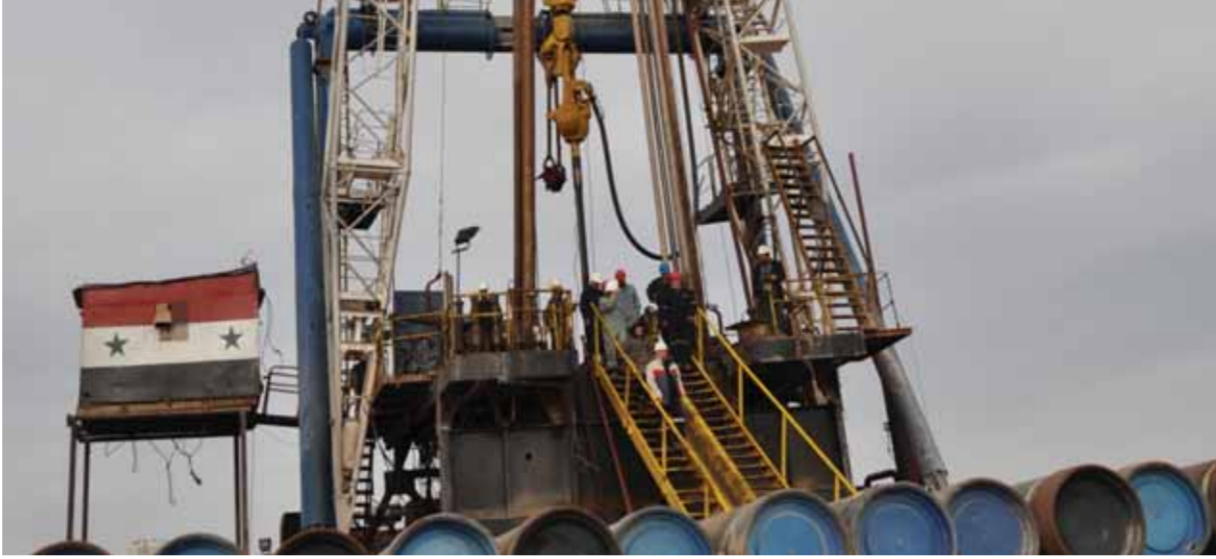
في هذا العالم الجديد تبدأ مرحلة «الانضباط الفكري» حيث ينضوي الفكر البشري تحت رقابة مستمرة تتسلل إليه تدريجياً لتصبح منه العقل الموابك لعقله وهي أشبه ببرج المراقبة المتومض والمضاء بعناية بالغة في جميع مضامير وجدونا سواء كانت مدرسة أم مكتباً أم مستشفى أم سجنًا. أم مستخدم هذه التكنولوجيا، شديد التوحد في سلوكه أو استعملاته لجهازه المحمول. والسؤال هو: هل ستستخدمنا هذه التكنولوجيا أم سنستخدمها نحن؟ من المفترض أن إتخاذ القرار نيابة عنا لنقوم نحن بعد ذلك باستخدامها لتسهيل وتسريع إنجاز المهام بشكل أكثر فاعلية.

ففيما تنحسر العولمة، تبرز دول وشعوب وثقافات وتحالفات إقليمية وعالمية متجددة تنحو لإتجاهات متباينة، مما يجعل من الاتحاد الأوروبي مثلاً اتحاداً «مشكوكاً فيه» (uncertain union) كما يقول الأميركيون حيث تركز توجهاته على الحمائية الفردية، وفي هذا عودة إلى الماضي تحكمها علاقات دولية، حيث لم تعد فكرة تحرير التجارة في قاموس العالم.

وبالنسبة لنا، سيأتي التغيير في موازين القوى عالمياً ليخدم القضية الفلسطينية التي تشكل ربما العصب الأساسي للسياسات المحلية والعالمية في المنطقة، وعلى المدى المتوسط سوف تقتنع أميركا أن مصلحتها ليست بالضرورة مرتبطة بإسرائيل.

أدخلت مراقبة واستثمار البيانات «DATA»، تغييرات جذرية على الاقتصاد الرأسمالي حيث استجذبت وسائل وأليات غير مستوفاة سوف تنتمي مفاعيلها بين الشركات الكبرى والمستهلكين، وتراجعت رقابة الدولة على المواطنين أمام رقابة المؤسسات الرقمية على المستهلكين ونحن نعيش مرحلة التدرج الطويل للرأسمالية وتنعوا بين صنع المنتجات إلى الإنتاج الضخم والرأسماليات الإدارية والخدماتية والمالية والرقابية.

مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: ٦٦ ألف برميل يومياً زيادة في الإنتاج بحسب موازنة ٢٠٢٠



| رامز محفوظ

صرح مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» بأنه تم تحديد إجمالي الإنتاج المخطط له للعام ٢٠٢٠ بكمية ٣٢.٩ مليون برميل نفط خام، أي بحدود ٩٠ ألف برميل متوقع إنتاجه يومياً، وذلك بناءً على توقعات زيادة الإنتاج بعد تحرير حقول نفط جديدة في الشمال السوري، وعودتها إلى سيطرة الدولة السورية.

وأشار إلى أن الإنتاج خلال عام ٢٠١٩ كان بحدود ٢٤ ألف برميل يومياً، من النفط الخام، وحسب

موازنة ٢٠٢٠ فإن الزيادة ستصل لحدود ٦٦ ألف برميل يومياً عن العام الماضي، لافتاً إلى أن هذه الزيادة ستكون من حقول الشمال التي ستتحرك. وبين المصدر أن إجمالي إنتاج سورية من الغاز الطبيعي وصل خلال عام ٢٠١٩ لحدود ١٧.٨ مليون متر مكعب وكمية ٦٧٦٥ مليون متر مكعب التي تم تحديدها خلال موازنة ٢٠٢٠ هي عبارة عن زيادة متوقعة في الإنتاج. ولفت إلى أن الإنتاج المخطط له من النفط الخام خلال موازنة ٢٠٢٠ لا يغطي حاجة القطر بشكل كامل، مشيراً إلى أن كل مصفاة تنتج حالياً

وصفة دمج المصارف العامة هل تتجح؟!

مدير مصرف عام: طرح الدمج غير منطقي ولكل مصرف خبرته في مجال تخصصه

| عبد الهادي شباط

رغم أن حماس وزير المالية مأون حمدان لإعادة هيكلية المصارف العامة ومشروع إعادة هيكلية الجهات العامة والدمج، إذ أكد في تصريحاته قبل عام -قبل تغيير المديرين العاميين لعدد من المصارف العامة- أن للمصارف خصوصية في هذا المشروع، وسيقر لها مساحة خاصة من البحث والنقاش ويبحث الخيارات الأكثر كفاءة في تطويرها وتحديث آليات عملها، إلا أننا لم نعد نسمع أي حديث في الأروقة المصرفية والحكومية المعنية حول إعادة هيكلية المصارف ودمجها، وخاصة في ظل توافر نماذج تصفح بأنها ناجحة، حتى تاريخه، وخاصة في مؤسسات الحبوب، وهناك نموذج السورية للتجارة.

إلى ذلك نسأل: هل أعيد النظر بالموضوع، أم إنه مازال يطبخ على نار هادئة؟ وسط جدلية مازالت مستمرة حول أيهما أصح، إعادة هيكلية ودمج المصارف في القطاع العام وخاصة أن التخصص أصبح مانعاً فأغلبها تقدم قروضاً شخصية وتنموية خارج اختصاصها؟ أم الإبقاء عليها وفق الهيكلية الحالية والحفاظ على حالة الخصوصية المنفعة لكل منها؟

للتوسع حول الموضوع التقت «الوطن» ببعض الإدارات العاملة حالياً في القطاع المصرفي الحكومي وبعض الأكاديميين.

ورغم رغبة العديد من إدارات المصارف العامة بالحفاظ على القطاع المصرفي العام على حاله، تميل وجهات النظر لدى الأكاديميين نحو الدمج وإعادة الهيكلية.

الدمج لا ينجح!

صرّح مدير عام أحد المصارف الحكومية لـ«الوطن» بأنه في حال كان الهدف من الدمج اختزال النفقات، فإنه طرح غير منطقي، لأن الوفرة المتوقعة من عملية الدمج التي يتم الحديث عنها بسيط في حال تحققه، ولا يتوافق مع الكم الكبير من

الصعوبات التي ستواجه عملية الدمج، والإشكالات الإدارية والتشريعية، وخاصة أن لكل مصرف اللوائح عمل مختلفة ومرجعية تستند لخبرات تراكمية طويلة، متوقفاً عدم نجاح عملية الدمج لعدم تشابه المهام والخدمات التي تقدمها المصارف العامة.

ورأى أن السوق السورية تتسع لجميع المصارف، وأن إبقاء المصارف العامة وفق تخصصاتها الحالية أكثر جدوى وقدرة على التعامل مع كل شريحة من الزبائن، وعلى سبيل المثال، يتمتع المصرف الزراعي بخبرة طويلة في التعامل مع احتياجات الفلاحين للتحويل وكيفية تنفيذ هذه القروض والضمانات واليات التحصيل، وكذلك في الصناعي، الذي لديه أيضاً خبرة طويلة في التعامل مع فروع الصناعيين والتعامل مع المشكلات التي تترافق ببعض عمليات التمويل، وهذا ينطبق على بقية المصارف مثل التسليف والتوفير والعقاري والتجاري.

وبرأيهِ، أن تطوير البنية التشريعية الناظمة لإدارة المصارف العامة عبر قانون خاص بإدارة المصرفية، يفي بالغرض بدل الدمج، لكونه يسهم في تطوير عمل المصارف العامة، وتحسينها من كل الصعوبات التي تعوق عملها،

المصرف الشامل

أكاديمياً، اعتبر الدكتور رغيد قنوعة، المتخصص في العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، أن الحالة المثالية هي بالتوجه نحو إعادة الهيكلية والدمج بين المصارف العامة، وصولاً لمؤسسات مصرفية ضخمة وقوية تمنح خدمات شاملة، ولديها الملاءة المالية والكفاءات الإدارية والمصرفية، وهو ما تتجه له معظم المؤسسات والشركات العالمية للحفاظ على وجودها وزيادة قدرتها على المنافسة وتحقيق المنفعة. لكن في الحالة السورية الأمر ليس بهذا الوضوح، وخاصة في القطاع المصرفي العام، إذ لا يوجد تكافؤ بين المصارف



خبير مصرفي: أفضل من عدة مصارف صغيرة

زيادة قدرتها على معالجة الكثير من الميزات المهمة مثل القروض المتعززة وتوفير التمويل للمشاريع الحيوية والمهمة، موضحاً أن مسألة التخصص في العمل المصرفي لا تتنافى مع دمج عدد من المصارف العامة في مصرف شامل، يقدم مختلف الخدمات، مستفيداً من حالة التوزيع الجغرافي للمصارف العامة في مختلف المحافظات والمدن السورية. وفي المحصلة يبدو أنه لابد من حركة إصلاح شاملة للقطاع المصرفي الحكومي، تتبنى على دراسات معمقة، لبناء قطاع مصرفي قوي ومتعدد الخدمات، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف، فإن المصارف المتخصصة في التمويل العقاري شغلة الشاغل عمل الصرافات وطرح بعض القروض الإنمائية، وكذلك المرحلة التجارية حملة تسويق واسعة لقرض شخصي وأخر عقاري في حين معظم قروض الصناعي تتجه للمهنيين وبين أن أطباء ومخبرين.. وغيرهم، في المصرف الزراعي يعمل بفعالية الصندوق أكثر منه صرفاً، وختم بالقول: «لا نريد التوسع أكثر والحديث عن التسليف والتوفير لأنهما قريدين من نوعيهما».

وزير الصناعة لـ«الوطن»: زيادة إنتاج الشركات الحديثة لتحويلها إلى رابحة

| هناء غانم

بحث وزير الصناعة محمد معن جديعة مع إدارات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والشركات التابعة لها واقع عمل ونتائج تنفيذ الخطط الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية للمؤسسة عن العام الماضي، مطالباً بضرورة تحديد المعوقات التي تحول دون تنفيذ هذه الخطط في الظروف الراهنة.

وبين جديعة خلال الاجتماع أمس أن هناك خللاً في آلية تصريف المخازين، ما يتطلب تلافياً مواطن هذا الخلل، موضحاً أن تقييم أداء الشركات ينطلق من البيانات كأساس من دون شخصنة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد الوزير أن الوزارة تسعى ضمن رؤيتها لتقديم الدعم للشركات الرابحة، وذلك من خلال تأمين مستلزمات استمرارها في العمل والإنتاج، والوصول إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، وتعظيم أرباحها، والأهم زيادة الطاقات الإنتاجية للشركات الحديثة لتحويلها إلى شركات رابحة، من خلال رفع نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية وتخفيض تكاليف المنتجات بشكل دقيق.

وأشار الوزير إلى أن تقييم أداء عمل المؤسسة والشركات التابعة لها ضروري، مع الأخذ بالحسبان الظروف الموسمية المحيطة المرتبطة بالأزمة، والتي تمر بها البلاد، وانعكاسها على الصناعة بشكل عام، وعلى الصناعة النسيجية خاصة.

وأكد أن الوزارة سوف تعمل ضمن إمكانياتها لتذليل العقبات التي تعترض سير تنفيذ الخطط الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية، وخاصة تأمين متطلبات واحتياجات العمل والإنتاج.

وطلب الوزير من إدارة المؤسسة النسيجية تقديم مذكرة بالإجراءات التي اتخذت لتصريف المخازين وزيادة الإنتاج، وأن يقدم مدير عام كل شركة خطة لتخفيض مخازين شركته على أن تتم المتابعة والتقييم كل ١٥ يوماً.

وأشار الوزير إلى أن إمكانية إيجاد مواصفة خاصة للغزول السورية، والعمل على إنتاج خطوط مسوقة عالمياً ذات مواصفات وجودة عالية. هذا وتضمن الإجماع عرضاً لنتائج أعمال الشركات، كل على حدة، ومناقشة أسباب تأخر تنفيذ الخطط الإنتاجية والتسويقية ومتطلبات تنفيذ الشركات لخطتها بهدف حماية هذه الصناعة وزيادة تنافسيتها في الأسواق.

«السورية للتجارة».. اطلب «السوق» ولو في الصين

| علي محمود سليمان

صناعة القرطاسية والأدوات المنزلية الكهربائية والغذائية بأنواعها والعدد والآلات الهندسية وآلات للصناعات الغذائية وتعبئة الزيوت النباتية بأنواعها والكوئسروسة وتعبئة الحبوب.

وبين شعيب أن مشاركة وفد السورية للتجارة بهذا المعرض هي بهدف تعزيز وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين، والبحث في إمكانيات التعاون بين المؤسسة السورية للتجارة والشركات الصينية، ورفد المؤسسة بأفضل الوسائل

التكنولوجية والتقنية الحديثة لتطوير آلتها والعمل لتأمين الوازم المدرسية والبسة الأطفال والعمل على إيجاد أفضل المنتجات والسلع لزوم حاجة السوق السورية وبما يعزز دور المؤسسة في التدخل الإيجابي في «السوق السورية».

ولفت إلى أنه خلال الزيارة قام وفد السورية للتجارة بجولة في سوق الخضار والفواكه في مدينة غوانزو الصينية اطلع خلالها على واقع العمل في السوقين، وأساليب التسوق بدءاً من وصول المواد

والمنتجات الغذائية والخضر والفواكه إلى السوقين وصولاً إلى البيع لبائع المرق الذي يقوم بدوره بالبيع للمستهلك. واطلع الوفد على نوعية المواد وطريقة نقلها وتغليفها وتخزينها والآليات المتبعة في عمليات الفرز والتوصيب والتعبئة والعرض، كما تمت زيارة سوق المواد الغذائية (الجملة) للاطلاع على المواد والمنتجات الغذائية المعروضة ومنها (الأرز- الحبوب بأنواعها- الزيوت النباتية- المجففات-

صريح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» بأن زيارة وفد من مجلس إدارة المؤسسة السورية للتجارة إلى جمهورية الصين القارية هي للمشاركة بمعرض كانتون الذي يقام في مدينة غوانزو الصينية، والذي يعتبر من أهم المعارض الدولية الصينية، ويشترك فيه شركات متخصصة في مجالات

التوابل بأنواعها) وعلى أسعارها وطريقة تنظيم السوق وتخصصه وأساليب إدارة السوق بالطرق التي تحقق المنافسة بالجودة والنوع والسعر. كما قام الوفد بزيارة معمل متخصص بصناعة آلات تعبئة المواد الغذائية والزيوت بأنواعها والحبوب النباتية وزيت الزيتون والمواد الغذائية وبحث في إمكانية تأمينها لاستخدامها في تعبئة المواد الغذائية في سورية لتخفيض تكاليف الإنتاج ما أمكن.